العلاقات الأردنية الأمريكية ١٩٩١-٢٠٠٣
دراسة في العلاقات الثنائية والمواقف من القضايا الإقليمية والدولية

فواز موفق ذنون

مستخلص البحث

تهدف الدراسة الى التعرف على العلاقات الاردنية الامريكية للفترة الممتدة مابين ١٩٩١ ولغاية ٢٠٠٣ واهم التطورات والقضايا السياسية التي انعكست على العلاقات بين البلدين ، وقد خلصت الدراسة الى ان العلاقات الاستراتيجية بين الاردن والولايات المتحدة جاءت نتيجة تلاقي مصالح كلا الدولتين مع بعضهما البعض فضلا عن توافق السياستين الاردنية والامريكية سواء على مستوى العلاقات الثنائية او على صعيد السياسة الخارجية تجاه القضايا الاقليمية والدولية .

العلاقات الأردنية الأمريكية ١٩٩١ -٢٠٠٣
دراسة في العلاقات الثنائية والمواقف من القضايا الأقليمية والدولية

المقدمة

للعلاقات الأردنية الأمريكية تاريخ طويل ، بدأ منذ ان ضعف النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط عامة وفي الأردن خاصة ، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية ٠ فمنذ ذلك التاريخ والى الوقت الراهن بنت المملكة الأردنية الهاشمية مصالحها وعلاقاتها على أساس المحافظة على علاقات متميزة مع الولايات المتحدة سواء كانت هذه العلاقة قائمة على الدور الذي يلعبه الأردن في الصراع العربي الإسرائيلي، أو في القضايا السياسية التي تحقق المصالح المشتركة لكلا البلدين.

وتلقي هذه الدراسة الضوء على العلاقات الأردنية الأمريكية للفترة من عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٣، حيث تناولت أهم التطورات والأحداث السياسية التي تركت بصماتها على العلاقات بين البلدين.

تمهيد

١- العلاقات الأردنية الأمريكية حتى عام ١٩٩١ .

يشكل عام ١٩٤٩ بداية انطلاق العلاقات الاردنية الامريكية ، حيث شهد ذلك العام اعتراف الحكومة الامريكية باستقلال المملكة الاردنية الهاشمية[١] وتلى ذلك تبادل الحكومتين الاردنية والامريكية التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، حيث قامت الحكومة الامريكية بنقل قنصليتها من القدس إلى عمان وتعيين ويلز ستايلر (wells stailer) وزيرا امريكيا مفوضا في عمان، كما قامت الحكومة الاردنية من جانبها بتعيين يوسف هيكل وزيرا مفوضا في واشنطن.[٢] وجاء الاعتراف الامريكي باستقلال الاردن الذي يقع على اطول حدود مع اسرائيل كسياسة ارادت الولايات المتحدة من ورائها ان يكون عامل تشجيع للاردن للانخراط في مباحثات تهدف بالتالي إلى اقامة علاقات سلمية مع اسرائيل.[٣]

وعلى هذا الأساس دخل الأردن ضمن خطط وإستراتيجيات الولايات المتحدة في بلدان الشرق الاوسط ومنها الاحلاف والمشاريع التي سعت من خلالها الى ربط سياسة تلك الدول بسياستها الخارجية القائمة على مواجهة ما تسميه بالتغلغل الشيوعي في تلك المنطقة ، فضلا عن غايتها الاساسية وهي فرض اجندتها السياسية والعسكرية عليها الى جانب سعيها المتواصل الى كسب اعتراف الدول العربية باسرائيل من خلال من دعوتها بالاشتراك في تلك الاحلاف .[٤]

ومن بين اهم تلك الاحلاف والمشاريع، مشروع ايزنهاور الذي اصدره الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور (١٩٥٢-١٩٥٩) (Dwight Eisenhower) عام ١٩٥٧، والخاص بتقديم مساعدات مالية وعسكرية الى الدول التي تشعر بوجود خطر شيوعي يهدد امنها الوطني[٥] وقد ساهم هذا

المشروع بنقلة نوعية في العلاقات الاردنية الامريكية، من خلال قبول الملك حسين (١٩٥٣-١٩٩٩) لهذا المشروع بعد قيامه بعزل الحكومة الاردنية التي كان يراسها انذاك سليمان النابلسي واتهامها بمحاولات التقرب من المعسكر الشيوعي واقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي (السابق) والصين الشعبية ، وتعيين ابراهيم هاشم رئيسا للحكومة الجديدة الذي لم يتردد في تكليف وزير الخارجية سمير الرفاعي للدخول في مباحثات حول مشروع ايزنهاور مع السفير الامريكي في عمان ل . د . مالوري (L.D. Mallory) في ٢٩ نيسان /ابريل ١٩٥٧ والتي انتهت بتوقيع اتفاقية في ايار من العام نفسه منحت خلالها الولايات المتحدة الاردن (١٠) ملايين دولار كدعم للتنمية والاستقرار في الاردن.[٦] وقد استطاع الملك حسين من خلال مشروع ايزنهاور الحصول على حليف جديد بعد افول نجم بريطانيا على خلفية انتكاستها السياسية بعد ازمة السويس ١٩٥٦، كما استطاع الملك حسين من خلال هذا المشروع تحقيق غايتين اساسيتين اولهما تحسين اوضاع مملكته المالية والاقتصادية وثانيهما الحد من تنامي الحركة الوطنية والقومية في بلاده. [٧]

استمرت العلاقات الاردنية الامريكية بالتطور تدريجيا بعد مشروع ايزنهاور وليس ادل على ذلك ، التاييد والترحيب الكبير الذي ابدته الولايات المتحدة تجاه قيام الاتحاد العراقي الأردني في ١٤شباط /فبراير ١٩٥٨والذي عرف بالاتحاد الهاشمي[٨] حيث رحبت واشنطن بهذه الخطوة وعدتها خطوة لاقامة تكتل اقليمي يعمل على مواجهة الجمهورية العربية المتحدة، كما وأعلنت استعدادها لبذل كافة الجهود في سبيل ادامته وتقويته.[٩]

على ان الاتحاد الهاشمي كان مصيره الانهيار بعد قيام ثورة ١٤تموز /يوليو ١٩٥٨ في العراق التي اعلنت قيام الجمهورية العراقية، الامر الذي دفع كل من الرئيس اللبناني كميل شمعون والملك حسين الى الاستنجاد

بالحكومتين الامريكية والبريطانية اللتين ارسلتا قواتهما العسكرية الى الاراضي اللبنانية والاردنية لمنع انتقال تاثيرات الثورة العراقية على تلك البلدان والبلدان الاخرى الموالية لها.(١٠) وقد حاول الملك حسين الذي عد نفسه رئيسا للاتحاد الهاشمي بعد مصرع الملك فيصل الثاني، التدخل عسكريا للقضاء على نظام الثورة في بغداد، الا ان الولايات المتحدة وقفت ضد طموحات الملك حسين واكدت معارضتها لهذه الخطوة معتبرة ان الوضع في العراق اصبح ابعد من نطاق السيطرة عليه، وان أي تدخل عسكري سيؤدي الى تحرك سوفيتي مضاد مما قد يولد مضاعفات عسكرية وسياسية غير مضمونة النتائج.(١١)

اتخذت العلاقات الاردنية الامريكية في ستينات القرن المنصرم شكل التعاون والتنسيق تجاه الاحداث والتطورات السياسية التي برزت على المسرح السياسي العربي، ومن بين تلك التطورات السياسية، الانفصال السوري المصري عام ١٩٦١، فقد كان للاردن والولايات المتحدة دور في ذلك الانفصال، وقد جاء ذلك من خلال تعاون الملك حسين مع كيرميت روزفلت (Kermmt Ruzfelt) احد ضباط المخابرات الامريكية، وكان اوجه هذا التعاون هو الاتفاق على خطة عسكرية مع العناصر العسكرية السورية المناوئة للوحدة ، وقد تحقق ذلك في٢٨ايلول /سبتمبر ١٩٦١، عندما استطاعت تلك العناصر السيطرة على مبنى الإذاعة والتلفزيون السوري ومحاصرة مقرات كبار الضباط المصريين وترحيلهم الى بلادهم والاعلان عن قيام الانفصال التام بين سوريا ومصر .(١٢) وبذلك اصبح الانفصال امرا واقعا وهو الهدف المشترك الذي سعت اليه الادارة الامريكية والملك حسين، ففي الوقت الذي نجحت الولايات المتحدة في القضاء على الجمهورية العربية المتحدة والذي كان جزءا من سياستها الخارجية تجاه الشرق الاوسط الهادفة الى منع قيام دولة عربية قوية تعمل على مجابهة

مصالحها في المنطقة او التي [illegible] حسين نظر الى دوره في الانفصال كنوع من الانتقام من مصر على تاييدها للثورة العراقية التي قامت في ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨ والتي ادت الى مقتل كل افراد الفرع العراقي من الاسرة الهاشمية ، وهذا ما اعترف به صراحة الملك حسين لمحمد حسنين هيكل الذي كان انذاك مستشارا صحفيا للرئيس المصري جمال عبد الناصر ، عندما التقاه في فندق كريون في باريس عام ١٩٦٢ موضحا ان دوره كان غلطة وانه يطلب التوسط لدى عبد الناصر لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين الأردن ومصر.[١٣]

وفي ٢٦ ايلول /سبتمبر ١٩٦٢ ، تمكنت مجموعة من القوى الثورية بقيادة العقيد عبد الله السلال في الاطاحة بحكم اسرة حميد الدين والقضاء على نظام الامامة واعلان الجمهورية العربية اليمنية .[١٤] وقد اثارت هذه الثورة مخاوف كل من الاردن والولايات المتحدة على حد سواء ، فقد نظر الملك حسين الى الثورة على انها خطرا كبيرا على بلاده لما قد تؤدي من انتشار المد الثوري في المنطقة خاصة مع وجود معارضة كبيرة داخل بلاده من القوميين الاردنيين والفلسطينيين الذين كانوا اكثر تلقيا للافكار الثورية المعادية للانظمة الملكية.[١٥] اما الولايات المتحدة فقد وقفت في موقف المتحالف مع النظم المؤيدة لها في المنطقة ولا سيما الاردن، وعدت الثورة اليمنية تهديدا كبيرا لمصالحها ورأت خير وسيلة لحماية تلك المصالح هي خلق موقف يمكنها من حماية الانظمة الملكية الموالية لها من أي تاثيرات محتملة، ويتمثل هذا الموقف في احتواء الثورة ومنعها من الانتشار خارج اليمن بما قد يعرض المصالح الامريكية في تلك المنطقة الى الخطر.[١٦]

على ان الولايات المتحدة وفي الوقت الذي كان فيه الاردن يدعم الملكيين اليمنيين سياسيا وعسكريا ، قررت الاعتراف بالجمهورية اليمنية في ١٩

كانون الاول ١٩٦٢ على احترامهم التعهدات والالتزامات الدولية.[١٧]

وقد اثار قرار الاعتراف الامريكي استياء الانظمة الملكية في المنطقة ومنها الاردن، الامر الذي دفع الولايات المتحدة الى طمانة الملك حسين بانها لم تعترف باليمن الا بعد حصولها على وعود من عبد الناصر الذي كان يدعم الجمهوريين بالحد من تدخله في اليمن وبالامتناع عن القيام باعمال هدامة ضد الاردن.[١٨]

استمر الاردن في دعم الملكيين اليمنيين، وبعد ان وجد ان ذلك الدعم اصبح لا جدوى فيه بعد سيطرة الجمهوريين على مقاليد السلطة والبلاد بشكل كامل، قررت القيادة الاردنية في ٢٢ تموز /يوليو ١٩٦٤ الاعتراف بالنظام الجمهوري وقام بسحب جميع قواته العسكرية من الحدود السعودية اليمنية. (١٩) اما الصراع العسكري في اليمن فقد استمر ودخل مرحلة جديدة عام ١٩٦٥ بعد انهيار محادثات السلام لوقف ذلك الصراع فظلت السعودية تدعم الملكيين اليمنيين يقابلهم المصريين الذين قاتلوا جنبا الى جنب مع الانقلابيين الجمهوريين الى عام ١٩٦٧ عندما توقفت العمليات العسكرية في الساحة اليمنية على اثر قيام حرب حزيران /يونيو ١٩٦٧.

وخلال حرب حزيران ١٩٦٧ شهدت العلاقات الاردنية الامريكية نوعا من التوتر، وكانت اسباب هذا التوتر يعود الى وقوف الولايات المتحدة الى جانب اسرائيل في تلك الحرب[٢٠] الامر الذي اعطى انطباعا لدى القيادة الاردنية بان الولايات المتحدة ليست مستعدة للتضحية بعلاقاتها مع اسرائيل من اجل حلفائها العرب، ومما زاد في وتيرة هذا التوتر قيام الولايات المتحدة بقطع مساعداتها المالية والاقتصادية للاردن وقيام الملك حسين باصدار بيان ادان فيه دور الولايات المتحدة المتواطئ مع اسرائيل في تلك الحرب.[٢١]

غير ان العلاقات الاردنية الامريكية مالبثت ان عادت الى سابق عهدها، واثبتت احداث ايلول الاسود ١٩٧٠[٢٢] بين الحكومة الاردنية والفدائيين الفلسطينيين متانة تلك العلاقات، فقد اعلنت الولايات المتحدة في حينها عن دعمها الكامل للحكومة الاردنية في تلك الازمة، كما قامت ومن خلال قاعدتها العسكرية في انجرليك في تركيا بنقل الاسلحة والخبراء العسكريين الى عمان تحت تصرف القيادة الاردنية مستهدفة من ذلك المساهمة في تصفية الوجود الفلسطيني في الاردن.[٢٣]

وبعد انتهاء ازمة ايلول الاسود ١٩٧٠، برز تطور اخر على المسرح السياسي في الشرق الاوسط، وتمثل في نشوب حرب تشرين / اكتوبر ١٩٧٣[٢٤] التي ساهمت بشكل او باخر في تطور العلاقات الاردنية الامريكية، والسبب في ذلك يعود الى المشاركة الهامشية للاردن في تلك الحرب، فضلا عن تاييده لكل مشاريع التسوية التي حاولت الولايات المتحدة فرضها على المنطقة ومنها قرارات مجلس الامن رقم (٢٤٢) و(٣٣٨) وتاييده ضمنا لمباحثات التسوية المعروفة بكامب ديفيد.[٢٥] وقد حاولت الولايات المتحدة اشراك الاردن في تلك المباحثات، الا ان الاردن اتبع في وقتها استراتيجية معينة اعتمدت اساسا على اعلان الحياد بهدف كسب المزيد من الوقت للمحافظة على توازن علاقاته مع العرب والولايات المتحدة على حد سواء، غير ان الاردن وجد نفسه في النهاية مضطرا في قمة بغداد ١٩٧٩ وتماشيا مع مواقف بقية الدول العربية الى اعلان رفضه لمباحثات كامب ديفيد وقطع علاقاته مع مصر الامر الذي ادى بالتالي الى تراجع في العلاقات الاردنية الامريكية والتي تجلت صوره بقيام الولايات المتحدة بقطع مساعداتها الخارجية للاردن ابتداءا من ١٩٨٠.[٢٦]

الاردن والعراق بين البلدين ما بعد في سرعة عودتها مشاريع التسوية للصراع العربي الاسرائيلي التي تبنتها الولايات المتحدة واهمها مبادرةالرئيس الامريكي رونالد ريغان (Ronald Reign) في ايلول /سبتمبر ١٩٨٢ والتي تضمنت نقاط عدة.[٢٧] وقد نظر الاردن بايجابية تجاه تلك المبادرة، الا ان ما اعاق قبوله لها هو ان الولايات المتحدة رفضت التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية الا اذا اعترفت رسميا باسرائيل، واعلان الولايات المتحدة عن رغبتها في قيام الاردن بالتفاوض نيابة عن الفلسطينيين، الامر الذي رفضته المنظمة، وقد حاول الملك حسين خلال السنوات (١٩٨٢-١٩٨٨) التوسط بين الطرفين الامريكي والفلسطيني من اجل تقريب وجهات النظر والحصول على تنازلات من كل طرف لبدء محادثات السلام.[٢٨]

ومع مطلع عام ١٩٨٩، وصل الرئيس الامريكي جورج بوش (الاب) (George Bush) الى سدة الحكم في الولايات المتحدة، وبوصول بوش الاب الى الحكم فتحت صفحة جديدة في العلاقات الاردنية الامريكية، بدات مع قيام الملك حسين بزيارة الى واشنطن استغرقت عدة ايام امتدت ما بين ١٧ الى ٢١ نيسان / ابريل ١٩٨٩، وقيامه باجراء مباحثات مع الرئيس بوش والتي تناولت موضوع الصراع العربي الاسرائيلي، وقد اكد بوش خلال تلك المباحثات رغبة وتصميم الولايات المتحدة بايجاد حل شامل للصراع العربي الاسرائيلي يقوم على قراري مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى مبدا الارض مقابل السلام، ومن جانبه اكد الملك حسين تاييده لمساعي واشنطن بهذا الخصوص ، كما وعبر الملك حسين عن رغبته في انعقاد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الامم المتحدة وبدعم الولايات المتحدة ليكون اطارا للتفاوض من اجل التسوية الشاملة.[٢٩]

وبدراسات الولايات المتحدة بحر الشرق الأوسط، حدث تطور مفاجئ على الساحة العربية وعلى الساحة الخليجية على وجه التحديد، تمثل في قيام العراق في ٢ اب ١٩٩٠[٣٠] باجتياح الكويت وقد انعكس هذا التطور بشكل مباشر على العلاقات الاردنية الامريكية.

ففي الوقت الذي اعلنت فيه الولايات المتحدة إدانتها للاجتياح العراقي وقيامها بالتعاون مع حلفائها بحشد قواتها العسكرية في منطقة الخليج العربي استعدادا لاخراج القوات العراقية من الكويت بعد الحصول على تفويض من مجلس الامن الدولي[٣١] اعلن الاردن رفضه لمنطق احتلال الارض بالقوة واعلن مواصلته الاعتراف بحكومة ودولة الكويت وسعيه في ذات الوقت للتحرك عربيا ودوليا لحل الازمة سلميا بما يجنب المنطقة ويلات الحرب[٣٢] ومن ضمن تحركاته الدولية لحل الازمة، زار الملك حسين واشنطن في ١٣ اب / اغسطس ١٩٩٠ ولقاءه بالرئيس الامريكي جورج بوش، وخلال اللقاء عرض الحسين تصورات بلاده لازمة الخليج وعرض اقتراحا تضمن انسحاب العراق من الكويت مقابل بعض الضمانات تعطى للعراق، الامر الذي رفضه الرئيس الامريكي وطالب بالانسحاب الفوري والتام من دون شروط مسبقة[٣٣]. وبعيدا عن الدخول في تفاصيل خارجة عن الموضوع فان مساعي الحسين والمساعي العربية والدولية الاخرى انتهت بالفشل لتاتي الحرب في ١٧/١٦/ كانون الثاني /يناير ١٩٩١ ولتخلف وراءها الكثير من الدمار والخراب الذي انعكس على العراق وبعض دول المنطقة.

مثلما خلفت حرب الخليج الثانية ١٩٩١ الكثير من الدمار في المنطقة ، فقد كانت السبب في خلق جوا مشحونا بالتوتر في محيط العلاقات الإقليمية والدولية بسبب ما اتخذته هذه الدولة أو تلك من مواقف وسياسات إزاء تلك الحرب.

فقد حملت أزمة وحرب الخليج الثانية بوادر توتر في العلاقات الأردنية والأمريكية، والسبب في ذلك يعود الى موقف الأردن من الأزمة منذ البداية والذي استند أساسا على رفض المشاركة في إدانة الاجتياح العراقي للكويت ومعارضا لإرسال قوات أجنبية إلى منطقة الخليج العربي مبينا مخاطر تجمع تلك القوات على المنطقة بأسرها ومعتبرا ذلك محاولة لسد الطرق نحو حل عربي للازمة ، الأمر الذي عارضته الولايات المتحدة وعدت الموقف الأردني موقف متعاطفا ومؤيدا للعراق.[٣٤]

ويمكن القول ، بان مؤشرات التوتر بين الدولتين بدأت منذ الزيارة التي قام بها الملك حسين الى واشنطن في ١٣ آب / أغسطس ١٩٩٠ والتي أشرنا إليها سابقا، اذ حذر الرئيس الأمريكي بوش الملك حسين من إن ميناء العقبة الأردني مازال مفتوحا أمام العراق رغم صدور قرار بفرض الحظر على الأخير، مهددا بان الأردن إذا لم يلتزم بإجراءات الحصار على العراق، فان القوات الأمريكية سوف تضطر لفرض أحكامه بالقوة العسكرية على الميناء الأردني.[٣٥]

كما اعربت الولايات المتحدة عن رفضها واستنكارها لمؤتمر للقوى الشعبية العربية الذي عقد في العاصمة الاردنية عمان للفترة من ١٤ لغاية ١٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٠ والذي طالب برحيل القوات الامريكية من منطقة

الخليج العربي، ودعا الاقطار العربية والاسلامية الى التنديد بالحصار المفروض على العراق، وقد بررت الحكومة الاردنية بان انعقاد مثل هكذا مؤتمرات انما جاء بسبب الديمقراطية التي يتمتع بها الأردن، غير ان هذا التبرير لم تقتنع به الإدارة الأمريكية.[٣٦]

وبعد أن فشلت الوساطات العربية والدولية لحل ازمة الخليج الثانية، عرض الحسين نفسه مرة أخرى وسيطا لحل الأزمة القائمة وقد ايده في ذلك الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر (Jimmy Carter)، الذي دعا الى التفاوض والبحث عن حل سلمي للازمة واقترح ان يكون الملك حسين وسيطا في هذه المفاوضات، وقال ان افضل الخيارات هو اعتراف الولايات المتحدة بالملك حسين وسيطا قديرا لان باستطاعته ان يساعد في التوصل الى تسوية سلمية لازمة الخليج.[٣٧]

غير ان هذا الاقتراح سرعان ما رفضته الإدارة الأمريكية ، الامر الذي دفع بالملك حسين وحسب القناعات التي تولدت لديه الى انتقاد السياسة الامريكية تجاه الازمة، مؤكدا بان قرار الولايات المتحدة في ارسال قواتها الى الخليج العربي كان مستعجلا وان تلك القوات لم تنو الدفاع عن السعودية ضد أي غزو عراقي محتمل، بل لتحطيم العراق عسكريا واقتصاديا، وقال الحسين بان رئيسة وزراء بريطانيا انذاك مارغريت تاتشر (Margaret Tatsher) أوضحت له بان الولايات المتحدة قطعت نصف الطريق الى السعودية قبل ان يتم طلبها رسميا.[٣٨]

وبعد اندلاع حرب الخليج الثانية، وفي ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩١، أصدرت الحكومة الأردنية بيانا رسميا أوضحت فيه جهود الأردن لمعالجة الأزمة في إطارها العربي منذ بدايتها والعراقيل التي واجهتها من أطراف عديدة كانت مصممة على خيار الحرب وتكسب الوقت لاستكمال حشد قواتها

استعدادا لتلك الحرب، وتضمن البيان استنكار الحكومة الأردنية للحرب وتحميل المسؤولية لكل من شارك فيها.[٣٩]

وعقد مجلس الأمة الأردني جلسته الطارئة في ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ مؤكدا في ختامها على استنكاره للحرب وداعيا كل دول العالم الى بذل الجهود لإيقافها بالسرعة الممكنة، كما دعا الملك حسين في مؤتمره الصحفي الذي عقده في الديوان الملكي في ١٩ كانون الثاني / يناير الولايات المتحدة إلى وقف العمليات العسكرية لزمن محدود حتى يمكن استئناف الجهود بحثا عن حل سلمي للازمة.[٤٠]

وفي ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ وفي خطوة اعتبرتها القيادة الاردنية متعمدة، قامت الطائرات الأمريكية بقصف الشاحنات الاردنية المحملة بالنفط الخام للاردن على طريق بغداد –عمان، مما ادى الى تدمير ٩ شاحنات ومقتل عدد من السواق، وفي اوائل شباط فبراير تكرر قصف الشاحنات والصهاريج الاردنية، وفي غارة اخرى قتل (٣٥) اردنيا في حافلة للركاب كانوا في طريق عودتهم من الكويت الى الاردن.[٤١] ويبدو ان ذلك كان بمثابة رسالة عقابية أرادت واشنطن إيصالها إلى عمان بسبب مواقف الاردن التي فسرتها الادارة الامريكية بالمؤيدة تجاه العراق.

وبعد انتهاء الحرب، اعادت الادارة الأمريكية الى أذهانها تلك التصريحات والبيانات الرسمية للاردن حول الازمة والحرب والتي فسرتها كما أوضحنا سلفا بالمتعاطفة مع العراق، مما دفعها الى اعادة النظر في سياستها تجاه الاردن، فقررت في ٢٠ اذار /مارس١٩٩١ ايقاف مساعداتها الخارجية للاردن والبالغة (٥٧) مليون دولار سنويا، واشترطت عودتها ان يثبت الاردن بانه يلعب دورا فاعلا في السعي نحو السلام في الشرق الاوسط.[٤٢]

دفع هذه الإجراءات القيادة الفلسطينية من واشنطن وتأييدها في مساعيها نحو تحقيق السلام في الشرق الاوسط خاصة

فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي وهذا ما ذكره الامير حسن بن طلال ولي العهد الاردني انذاك ، في محاضرته التي القاها في جامعة اكسفورد نهاية اذار /مارس ١٩٩١ حينما اكد بانه لايمكن تحقيق السلام في المنطقة دون ان يكون هنالك دور نشيط وقيادي للولايات المتحدة.(٤٣)

وكان هذا التصريح كافيا ليوضح رغبة الاردن في اعادة علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والاستفادة من دورها في العملية المقبلة الخاصة بتوقيع معاهدة سلام دائمة مع إسرائيل.

٣- المعاهدة الأردنية الإسرائيلية والدور الأمريكي.

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، ارادت الولايات المتحدة الاستمرار في جهودها السياسية في منطقة الشرق الأوسط وإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، وكان الدافع وراء ذلك شعورها بأنها القوة العظمى الوحيدة على المسرح الدولي بعد انحسار الدور السوفيتي كقوة موازية، كذلك رغبتها في الايفاء بوعودها التي قطعتها لحلفائها العرب حول إحلال السلام في تلك المنطقة.

ففي ٦ اذار / مارس ١٩٩١ اعلن الرئيس الامريكي جورج بوش (الاب) مبادرة سلام جديدة تقوم على اربعة مبادئ اساسية منها مقايضة الارض بالسلام والاعتراف باسرائيل وحفظ الحقوق السياسية للفلسطينيين، ووعد بارساء السلام والاستقرار في المنطقة على اساس قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢و٣٣٨ .(٤٤)

ومن اجل تحقيق ذلك، ارادت الولايات المتحدة عقد مؤتمر دولي يتناول المبادئ السالفة الذكر، فاوفد الرئيس الامريكي وزير خارجيته جيمس بيكر (James Pecker) الى المنطقة من اجل معرفة مواقف الدول المعنية تجاه عقد المؤتمر، فزار بيكر الاردن في ١٩نيسان / ابريل ١٩٩١، وخلال تلك الزيارة عقد مباحثات مع الملك حسين، و لم يخف مشاعر استياء الإدارة الأمريكية من من مواقف الاردن تجاه ازمة وحرب الخليج الثانية، ورغبتها في ذات الوقت على تجاوز تلك المواقف والنظر الى المستقبل وما يمكن ان يلعبه الاردن تجاه عملية السلام في المنطقة، وقد ابلغ الملك حسين وزير الخارجية الامريكي موافقة الاردن على عقد المؤتمر وتشكيل وفد اردني فلسطيني مشترك لحضوره، حتى لو لم تحضره بقية الدول المعنية الأخرى.(٤٥)

وبين اخذ ورد مع الدول العربية المعنية عقد مؤتمر السلام في العاصمة الاسبانية مدريد في ٣٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٩١ برعاية الولايات المتحدة الامريكية وبحضور وفود تمثل الاردن وفلسطين بوفد مشترك وسوريا ولبنان واسرائيل وحضره ايضا ممثل عن هيئة الامم المتحدة والاتحاد الاوربي، وقد تم الاتفاق في نهاية المؤتمر على عقد الجولات الثنائية بين اطراف الصراع فيما بينها للوصول في النهاية الى اتفاقية سلام بين تلك الاطراف.(٤٦)

وفي الوقت الذي توقفت فيه الجولات الثنائية بين سوريا ولبنان وبين اسرائيل بسبب تمسك كل دولة بمواقفها، اصرت الاردن وفلسطين على استكمال المحادثات، وقد انفردت فلسطين في توقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل وكان ذلك في ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٩٣، حيث تم الاتفاق على وثيقة الاعتراف المتبادل وتوسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني وانسحاب اسرائيل من مقاطعة غزة واريحا.(٤٧)

امام الاردن انفراد الوفد الفلسطيني في توقيع الاتفاقية (الاتفاقية الاسرائيلية الجانب الاسرائيلي، قرر الاردن في ١٤ ايلول /سبتمبر ١٩٩٣ أي بعد يوم واحد (من الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية) الدخول في مباحثات مع اسرائيل للاتفاق على جدول أعمال مشترك. وقد تم الاتفاق على الجدول في وزارة الخارجية الامريكية ونص على ما يلي ١- تحقيق السلام العام والشامل بين الاردن اسرائيل ٢- احلال الامن ونبذ اللجوء الى القوة ٣- ضمان كل طرف حصته من المياه ٤- الوصول الى حل عادل لمشكلة اللاجئين ٥- تسوية قضية الارض وتعيين الحدود الدولية.[٤٨]

وقد حققت عملية السلام بين الاردن واسرائيل خطوة متقدمة في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٩٣، فنتيجة للقاء الذي تم في واشنطن بين الامير حسن بن طلال ولي العهد الاردني انذاك وشمعون بيريز وزير خارجية اسرائيل وبحضور الرئيس الامريكي بيل كلنتون (Bell Cilinton) (١٩٩٢-٢٠٠٠)، فقد تم تشكيل لجنة اقتصادية ثلاثية من الاردن واسرائيل والولايات المتحدة التي كان دورها دور المشجع والمحفز لمساعدة الطرفين على الوصول الى اتفاق فيما بينهما، وقد عقدت اللجنة عدد من الاجتماعات توصلت في النهاية الى تاليف لجنة اردنية اسرائيلية لبحث مواضيع الحدود والمياه والبيئة وترسيم الحدود ، وتم الاتفاق على ايجاد تعاون مستقبلي بين الطرفين في حال التوصل الى سلام دائم.[٤٩]

وبينما كانت اللجنة تواصل اجتماعاتها وسط بروز خلافات حول بعض القضايا، دعا الرئيس الامريكي بل كلنتون في ١٥ تموز /يوليو ١٩٩٤، كلا من الملك حسين واسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل لزيارة واشنطن، وفي ٢٥ تموز/ يوليو تم اللقاء الاول بين الحسين ورابين وبحضور الرئيس الامريكي كلنتون، كما تم التوقيع على اعلان سمي باعلان واشنطن تضمن

انهاء حالة العداء بين الاردن واسرائيل والتزام الدولتين بالاستمرار في التفاوض

للوصول الى اتفاق سلام، واحرزت عدة جولات من المفاوضات السرية سلسلة من الخطوات في مجال التعاون الثنائي وعلى اللقاء الدوري لدعم عملية السلام.(٥٠)

واستمرت المفاوضات والمباحثات الثنائية مرة اخرى طوال ايلول/ سبتمبر ١٩٩٤، وفي ٢ تشرين الاول / اكتوبر من نفس العام اجتمع كل من الرئيس بيل كلنتون والامير حسن بن طلال وشمعون بيريز وقد صدر عن الاجتماع بيان مشترك تضمن الالتزام باعلان واشنطن.(٥١)

وفي ١٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٤، تم توقيع في قصر الهاشمية في عمان على مسودة معاهدة االسلام بين الاردن واسرائيل وقام بالتوقيع عليها كل من عبد السلام المجالي رئيس الحكومة الاردنية ونظيره الاسرائيلي اسحاق رابين، وفي ٢٦ من الشهر نفسه وفي احتفال رسمي نظم في وادي عربة في الاردن تم التوقيع على النص الرسمي النهائي لمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية بحضور الملك حسين والرئيس الاسرائيلي عيزر وايزمن والرئيس الامريكي بل كلنتون الذي وقع هو الاخر على المعاهدة بوصفه شاهدا ورئيس الدولة الراعية لعملية السلام، كما حضر التوقيع عدد من الوفود العربية والاجنبية.(٥٢)

وفي اليوم نفسه الذي وقعت فيه على المعاهدة، حضر بيل كلنتون جلسة عقدها مجلس الامة الاردني ، وقد القى كلنتون خطابا امتدح فيه قرار الاردن بصنع السلام الذي جاء حسب تعبيره انطلاقا من مثل الثورة العربية التي قامت من اجل الحرية والكرامة، واستطرد قائلا ".. لن نخذلكم وتعهدنا ان نعفي الاردن من ديونه وان نسعى الى تحقيق التنمية في الاردن.."(٥٣)

وهذا ما تحقق بالفعل، فبعد توقيع معاهدة السلام، شهدت العلاقات الاردنية الامريكية اعلى مراحل تطو رها ، حيث زار الملك حسين واشنطن ثلاث مرات

خلال عام ١٩٩٤ وقررت الادارة الامريكية [illegible] الملحقة عليه والبالغة (٧٠٠) مليون دولار خلال السنوات ١٩٩٤- ١٩٩٦، كما قررت زيادة المعونة السنوية الامريكية للاردن.[٥٤] كما قام ولي العهد الاردني انذاك الامير حسن بن طلال في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ بزيارة واشنطن والتقى بالرئيس بيل كلنتون، وقد اسفر الاجتماع عن اعلان الرئيس الامريكي انشاء صندوق الشرق الاوسط لدعم السلام والاستقرار، كما اعلنت الحكومة الامريكية في كانون الثاني /يناير ١٩٩٨، بانها قررت رصد ٢٢٥ مليون دولار معونة للاردن في مشروع موازنتها لسنة ١٩٩٩.[٥٥]

وفي ٧ شباط /فبراير ١٩٩٩ ، توفي الملك حسين وشارك في مراسم تشييع جنازته الرئيس بيل كلنتون اضافة الى عدد من الرؤوساء الامريكان السابقين امثال جورج بوش الاب ورونالد ريغن وجيمي كارتر ، ولعل مشاركة هؤلاء في مراسم التشييع مؤشر واضح على اهمية الاردن ودوره في السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط سواء في تلك المرحلة او في المرحلة المستقبلية في عهد الملك عبد الله الثاني .

٤- العلاقات الأردنية الأمريكية ١٩٩٩- ٢٠٠٣

أ – الملك عبد الله الثاني والعلاقات الأردنية الأمريكية

بعد وفاة الملك حسين بن طلال، ولان الاردن يمثل اهمية استثنائية في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد اخذت الولايات المتحدة تراقب باهتمام المتغيرات السياسية الجديدة في الاردن، لما لتلك المتغيرات من انعكاسات

سياسية على الوضع الداخلي والخارجي للاردن وخاصة تلك المنسجمة مع السياسة الامريكية ، وعلى هذا الاساس فقد تحركت دوائر صنع القرار الامريكي بعد تولي الملك عبد الله الثاني العرش الأردني لتعلن دعمها الكامل للاردن في

وزيرة الخارجية (Madeline Olbraet) بزيارة الى الاردن لتقديم التهنئة للملك عبد الله الثاني بولاية العرش معلنة تاييد واشنطن ووقوفها بحزم الى جانب الاردن واستقراره السياسي.[٥٦]

وقد سارعت الولايات المتحدة الى تقديم المساعدات للاردن، حيث قدمت مايقارب (٣٠٠) مليون دولار لدعم استقراره السياسي، اضافة الى (١٠٠) مليون دولار كان الرئيس كلنتون قد وعد بها للملك حسين اثناء زيارته للبيت الابيض قبل عودته الى الاردن بعد رحلة علاجه الاخيرة، فضلا عن ذلك سعت واشنطن لدى مؤسسات الاقراض الدولية بتقديم المساعدات للاردن حتى لايتعرض لاي هزات سياسية ودعمه في العهد الجديد تجنبا لاي مشاكل قد تمس استقراره السياسي والاقتصادي على حد سواء.[٥٧]

كما عملت الولايات المتحدة من خلال موقعها في صندوق النقد الدولي على التوسط لدى الصندوق لتجديد برنامج التصحيح الاقتصادي في الاردن لثلاث سنوات اخرى يقدم خلالها مبلغ (١٥٠) مليون دولار لدعم عملية التنمية الاقتصادية في البلاد، وقد جاءت هذه الخطوة في الوقت الذي اعلن فيه السفير الامريكي في عمان في ٢١ اذار /مارس ١٩٩٩ عن نية الادارة الامريكية تقديم مساعدات للاردن تصل الى مليار دولار خلال السنوات الثلاثة الاولى من عهد الملك عبدالله الثاني.[٥٨]

وعلى اثر تولي الرئيس الامريكي جورج بوش الابن سلطاته الدستورية عام ٢٠٠١، اعاد الرئيس الجديد تاكيده على العمق التاريخي للعلاقات الاردنية الامريكية معلنا استمرار دعم الولايات المتحدة للاردن سياسيا

واقتصاديا وعسكريا،[٥٩] وفي نيسان /ابريل ٢٠٠١ وفي ظل التشاور والتباحث في القضايا السياسية التي تهم كلا البلدين ، قام الملك عبد الله الثاني بزيارة

واشنطن لحلحلة عدة ملفات سياسية، منها الملف الفلسطيني الاسرائيلي، حيث ابدى الملك الاردني للرئيس بوش مخاوف بلاده من استمرار الاوضاع في الاراضي الفلسطينية في ظل السياسة القمعية التي تمارسها السلطات الاسرائيلية الى درجة تزداد فيها احتمالات حدوث هجرة او تهجير للفلسطينيين الى الاردن مما قد يولد اختلالا حقيقيا بالامن والاستقرار الاردنيين بكافة ابعاده، وقد ابدى الرئيس بوش تفهمه للمخاوف الاردنية ، مؤكدا سعي واشنطن للعمل على تخفيف التوتر في الاراضي الفلسطينية والعمل على اعادة الامور الى ما كانت عليه واستئناف العملية التفاوضية رغم التباين في المواقف الفلسطينية والاسرائيلية ، كما اكد بوش على اهمية الدور الاقليمي للاردن المرتبط بعملية التسوية واعتماد واشنطن على هذا الدور لما يتمتع به الاردن من ثقة نسبية من قبل السلطة الفلسطينية التي تستعين بشكل كبير على القيادة الاردنية ومحاولة الاستفادة من العلاقات المستقرة بين الاردن واسرائيل، واعلن الرئيس الامريكي رغبة ادارته زيادة حجم مساعدات بلاده السنوية للاردن الى (٣٢٥) مليون دولار لتعويض اقتصاده من الهزات التي تعرض بسبب الاوضاع المتوترة في الشرق الاوسط.[٦٠]

ب- أحداث ١١ ايلول / سبتمبر ٢٠٠١ وانعكاساتها في العلاقات الأردنية الأمريكية.

بينما كانت الولايات المتحدة الامريكية تجري اتصالاتها ومباحثاتها مع الدول المعنية حول الاوضاع المتوترة في الشرق الاوسط، برز تطور خطير على الساحة الدولية تمثل بقيام مجموعة من الانتحاريين في ١١ ايلول ٢٠٠٣ بمهاجمة الولايات المتحدة الامريكية عن طريق طائرات مدنية استهدفت مبنيي التجارة العالمي في نيويورك ووزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) في واشنطن،

وكانت تلك الاحداث نقطة تحول في سياسة الولايات المتحدة تجاه العالم، حيث أعلنت الولايات المتحدة إستراتيجيتها الجديدة القائمة على أساس اعلان الحرب على ما أسمته الإرهاب الدولي مستهدفة إياه في كل بقعة من العالم.

اصدرت السفارة الاردنية في واشنطن في في اليوم الثاني بيانا رسميا اعلنت فيه ادانتها لتلك الهجمات والتي وصفتها بالإرهابية واللاإنسانية مظهرة حزنها العميق للضحايا الين سقطوا من جرائها ، واعلنت عن وقوف الشعب الاردني مع الشعب الامريكي في هذه الاوقات الصعبة والحرجة .[٦١]

وعلى صعيد المستوى الرسمي في الاردن ، فقدارسل الملك عبد الله الثاني الذي كان يروم زيارة واشنطن في اليوم نفسه الذي وقعت فيه تلك الاحداث ، رسالة تعزية للرئيس الامريكي بوش معبرا عن ادانته لتلك الهجمات ومعبرا عن تعاطفه العميق مع ضحايا تلك العمليات الارهابية.[٦٢]

اما الحكومة الاردنية، فقد عقد مجلس الوزراء الاردني اجتماعا برئاسة علي ابو الراغب صدر في ختامه بيانا اكد فيه ادانته للهجمات التي قال عنها بانها تنافي كل القيم الدينية والإنسانية، وعبر عن تعاطفه العميق مع الشعب الامريكي الصديق، واصدر المجلس تأكيدات على ضرورة تشديد الحراسات الأمنية حول السفارات الاسرائيلية والامريكية في عمان كاجراء احترازي خوفا من هجمات محتملة.[٦٣]

وقد تركت هذه الأحداث بصماتها في العلاقات الاردنية الامريكية ، ففي ١٤ ايلول /سبتمبر ٢٠٠١، جرى اتصال هاتفي بين الملك عبد الله الثاني ووزير الخارجية الامريكي كولن باول (Colleen Pawl) دعا خلالها الملك عبد الله الى توحيد الجهود الدولية لمكافحة الارهاب واسبابه وقال الملك ان كل هذه الاعمال لا تقرها الاديان التوحيدية وهي مخالفة لكل القيم الانسانية.[٦٤]

على ضرورة عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض ، كما رفض الاتهامات الموجهة للمسلمين بالارهاب ، موضحا بان الارهاب ليس له وطن او دين معين.(٦٥)

اثارت كلمة الملك عبد الله حول استعداد بلاده للانظمام الى الولايات المتحدة في جهودها لمكافحة الإرهاب، حفيظة الأوساط الرسمية والشعبية في الأردن، فقد عبرت الأحزاب السياسية الأردنية ومنها الاحزاب الاسلامية عن تحفظها لمثل هذا التوجه، كما صدرت فتاوى من قبل بعض علماء الدين في الاردن، حرمت فيه على المسلمين التحالف مع الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، واشارت جبهة العمل الاسلامي وهي احدى الاحزاب الاسلامية بان احداث ايلول/ سبتمبر جاءت بسبب السياسة العدائية للولايات المتحدة الامريكية تجاه العالمين العربي والاسلامي، وبسبب انحيازها الواضح تجاه اسرائيل في المنطقة.(٦٦)

وفي ٢٧ ايلول /سبتمبر ٢٠٠١، توجه الملك عبد الله الثاني الى واشنطن في زيارة لتاكيد الدعم الاردني للولايات المتحدة في تلك الظروف، وخلال محادثاته مع الرئيس بوش اكد الملك عبد الله الثاني تصميم وتاكيد الدعم الاردني للولايات المتحدة وجهودها لمكافحة الارهاب بكل الوسائل الممكنة،(٦٧) وكان الملك عبد الله الزعيم العربي الاول الذي توجه الى

الولايات المتحدة بعد احداث سبتمبر، وكانت هذه اشارة واضحة الى رغبة الملك في ان يضع الاردن في مقدمة الدول العربية وراء الحرب الامريكية المعلنة ضد الارهاب والتي تضمن في وقتها شن حرب ضد نظام طالبان في افغانستان التي كانت تؤوي اسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة الذي عدته الولايات المتحدة المسؤول المباشر عن تلك الهجمات.

وبحضور نائب الرئيس بوش، المستشار الخاص للرئيس ومدير مكتب الأمن القومي، وممثلين عن الكونغرس الأمريكي، وأعضاء من مجلس الشيوخ الامريكي، وقدم الملك تعازي حكومة وشعب الاردن الى الشعب الامريكي من خلال ممثليهم في مجلس الشيوخ على الضحايا والابرياء الذين سقطوا في تلك الهجمات مؤكدا على ان الدين الاسلامي ومبادئه السمحاء ترفض مثل هكذا اعمال ارهابية، وعبر اعضاء مجلس الشيوخ عن تقديرهم للدور الذي يقوم به الاردن في بناء السلام والاستقرار في المنطقة[٦٨] وقبيل مغادرته واشنطن اجتمع الملك عبد الله الثاني مع وزير الخارجية الأمريكي كولن باول ومستشارة الامن القومي كونداليزا رايس Condalieza (Rais) وناقشا امكانية انضمام الاردن الى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد الارهاب، وخلال المحادثات ادان الملك تلك الهجمات واعاد تاكيده السابق على ضرورة محاربة ظاهرة الارهاب واعتبرها مسؤولية دولية تتطلب كل الجهود لمحاربتها واستئصالها جذريا.[٦٩]

ج- حرب الخليج الثالثة والعلاقات الأردنية الأمريكية .

شهدت الأزمة العراقية الامريكية اعلى مراحل تطورها مع منتصف عام ٢٠٠٢، حينما هددت الولايات المتحدة العراق باستخدام القوة العسكرية اذا ما استمر بتجاهله لقرارات الامم المتحدة الخاصة بنزع الاسلحة المحظورة، في حين اعتبر العراق بانه قد اوفى بكامل التزاماته فيما يتعلق بهذا الامر وانه آن الأوان لمجلس الامن الايفاء بالتزاماته ورفع الحصار عنه.

وفي غضون ذلك، تجددت المخاوف الأردنية من احتمال نشوب حرب جديدة في المنطقة تعيد الى الأذهان ما حدث ابان حرب الخليج الثانية ١٩٩١، مما قد يترك اثارا سلبية على الاوضاع العامة في الاردن، مما دفع بالقيادة الاردنية بارسال تقريرا مفصلا الى الادارة الامريكية يتحدث عن الخسائر

بتقديم مساعدات مالية للاردن لمواجهة تبعات الحرب، فضلا عن تأكيدها المستمرة على وقوفها الى جانبه وتفهمها للاضرار التي ستحلق باقتصاده نتيجة للحرب.(٧٠)

لم يمنع ارسال التقرير، القيادة الاردنية من التحرك من اجل شرح وجهة نظرها من الازمة، والقائمة على اساس الرغبة في حلها بالطرق السلمية وعدم ايصالها الى مرحلة الصدام المسلح فخلال لقائه بالرئيس الامريكي جورج بوش في واشنطن في ٢٧ تموز / يوليو ٢٠٠٢، شرح الملك عبد الله الثاني الرؤية الاردنية موضحا ان الحرب اذا ما نشبت فانها قد تؤدي الى زعزعة استقرار المصالح الامريكية الستراتيجية في الشرق الاوسط.(٧١)

كما عبرت الحكومة الاردنية هي الاخرى عن رفضها لمنطق استخدام القوة لحل المشاكل الدولية، وخلال حديث له مع تلفزيون دبي في ٩ تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٢، شدد رئيس الحكومة الاردنية انذاك علي ابو الراغب على ضرورة ايجاد حل دبلوماسي للازمة مؤكدا بان الاردن له علاقات سياسية واقتصادية وستراتيجية مع الولايات المتحدة والعراق ويعمل على ايجاد توازن بين هذه العلاقات وان الاردن ليس مستعدا للتضحية بها على حساب أي طرف.(٧٢)

غير ان المواقف الاردنية المعلنة تجاه رفض الحرب جاءت متناقضة مع تقارير صحفية تحدثت عن امكانية ان يكون للاردن دور في الحرب المقبلة مع العراق، ومن ضمن تلك التقارير ما نشرته صحيفة الاوبزيرف البريطانية في اواخر ٢٠٠٢ عن وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون)، وتحدثت عن وجود خطة عسكرية امريكية لضرب العراق من ثلاث جهات هي: تركيا من الشمال والكويت من الجنوب والاردن من الغرب ، وهذه التقارير جاءت متزامنة مع

وصول قوات جندي مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الاردنية بالقرب من الحدود العراقية، وقد وافقت الحكومة الاردنية انذاك على انزال تلك القوات في قاعدة المفرق الجوية وقاعدة موفق السلطي التي تبعد (٤٠) ميلا الى الشرق من العاصمة الاردنية عمان وتقع على الطريق المؤدي الى بغداد .[٧٣]

غير ان الاردن سرعان ما اعلن نفيه لتلك التقارير، فقد اعاد الملك عبد الله الثاني التاكيد على موقف عمان الرافض لفكرة الحرب وشدد على عدم وجود أي دور للاردن في اطار الخطط الامريكية المتعلقة بالحرب.[٧٤]

كما اعلنت الحكومة الاردنية هي الاخرى وعلى لسان رئيسها علي ابو الراغب نفيها وبصورة قاطعة التقارير الصحفية التي تحدثت عن موافقة الاردن على استخدام الولايات المتحدة لاراضيه كنقطة انطلاق لشن الحرب على العراق واكدت ان المناورات العسكرية المشتركة التي تحدثت عنها التقارير هي مناورات روتينية ليس لها ادنى علاقة بالشان العراقي.[٧٥]

وبعد قيام حرب الخليج الثالثة في ٢٠ اذار /مارس ٢٠٠٣، عقدت الحكومة الاردنية برئاسة ابو الراغب مؤتمرا صحفيا في الاول من نيسان/ ابريل (أي بعد عشرة ايام من اندلاع الحرب) حضره عدد من رؤساء تحرير وكتاب الصحف الاردنية وعدد من الاعلاميين، واكد ابو الراغب على

موقف الاردن المعارض للحرب ودعا الولايات المتحدة الى وقفها باسرع وقت ممكن والرجوع الى قرارات مجلس الامن ذات الصلة.[٧٦]

وفي مقابلة له مع وكالة الانباء الاردنية بترا في الثامن من نيسان /ابريل ٢٠٠٣، عبر الملك عبد الله الثاني عن رفضه لمنطق استخدام القوة لحل المشاكل الدولية ، وعبر عن سعيه لاجراء اتصالات مع بعض الدول العربية والاوربية لمحاولة بلورة موقف يؤدي الى وقف الحرب باسرع وقت ممكن.[٧٧]

وفي خضم تلك الظروف ، جرت اتصالات اردنية امريكية اسفرت عن وصول قوات امريكية الى الاراضي الاردنية ، الامر الذي اثار ضجة واسعة

لدى الأوساط الشعبية الاردنية علل ابو الراغب وجود هذه القوات هو لتشغيل بطاريات الصواريخ المغارة باتريوت Patriot لمواجهة الصواريخ التي قد يطلقها العراق باتجاه اسرائيل ، وقد بين ابو الراغب ان هذا الاجراء هو من اجل عدم تحويل المنطقة الى ساحة حرب وجعل اسرائيل خارج معادلة الحرب موضحا بان هذه القوات بسيطةالعدد وان بقاءها سيكون بصورة مؤقتة.(٧٨)

وفي اطار ردود الفعل الشعبية الاردنية تجاه الحرب ، فقد نظمت الاحزاب السياسية المعارضة العديد من المهرجانات والاعتصامات والمظاهرات السياسية التي بلغت (٥٠) مظاهرة خرجت من مخيمات الوحدات والبقعة والمسجد الحسيني في وسط عمان والجامعة الاردنية ، وقد دعا المتظاهرون من خلال شعاراتهم التي رفعوها الى التنديد بالولايات المتحدة و طالبوا بوقف الحرب ونصرة النظام العراقي السابق.(٧٩)

خـــاتمة

تسعى المملكة الاردنية الهاشمية والولايات المتحدة الامريكية الى المحافظة على مستوى علاقاتهما الاستراتيجية، وياتي ذلك في اطار تلاقي مصالح كلا البلدين مع بعضها البعض، فالاردن ينظر الى الولايات المتحدة على انها القوة العظمى الوحيدة على المسرح السياسي الدولي، وامكانية الاستفادة من خلال المساعدات الخارجية التي تعمل بشكل أو بأخر على زيادة التنمية الاقتصادية للأردن، فضلا عن التعاون الذي يبديه الأردن مع الولايات المتحدة في عدة قضايا في الشرق الاوسط انطلاقا من التوافق في السياستين الأردنية والأمريكية في تلك المنطقة، وهذا مايؤكده الملك عبد الله الثاني دائما بقوله (نحن وأصدقاؤنا الأمريكيون نعزف على نفس الوتر).(٨٠)

يتركز في قضيتين اساسيتين، اولهما: قضية الصراع العربي الاسرائيلي، حيث تعول الولايات المتحدة على الأردن في امكانية تشجيع الاطراف الاخرى في الصراع مع اسرائيل وخاصة السلطة الفلسطينية في الدخول في مفاوضات مع الإسرائيليين وصولا الى اقامة دولة فلسطينية يمكن ان تتعايش بشكل طبيعي مع اسرائيل ومن ثم تحقيق السلام في المنطقة. القضية الثانية هي قضية العراق حيث يمكن ان يكون للاردن (وفق الرؤية الامريكية) دور في انجاح الاجندة السياسية الامريكية في العراق وياتي ذلك من خلال المساهمة في اعادة تاهيل المؤسسات الامنية العراقية والعمل كذلك على المساهمة في اعادة اعمار العراق، فضلا عن تشجيع الولايات المتحدة الاردن وحثه على السعي نحو الاعتراف بالحكومات العراقية المتعاقبة والعمل على اقامة العلاقات معها وعلى كافة الاصعدة.

المصادر والهوامش

(١) من الجدير بالذكر ان المملكة الاردنية الهاشمية اعلنت استقلالها في ٢٥ ايار/ مايو ١٩٤٦، غير ان الولايات المتحدة لم تعترف بالاستقلال ويعود سبب ذلك وكما يراه موسى الى الضغوط الصهيونية على مصادر صنع القرار الامريكي ، انظر: سليمات موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين ١٩٥٨-١٩٩٥، ج٢ (عمان، مكتبة المحتسب، ١٩٩٦)، ص ٦١.

(2) Foreign Relation of The United State, 1950, Volum.V., US Government printing office, (Washington , 1978), p1095.

(3) Ibid.p 1095

(٤) رؤوف عباس، " الاطار التاريخي للسياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط ١٩٤٨، ١٩٧٣ "، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، ع (٦٦)، ١٩٨١، ص ٦٤.

(٥) للتعرف على مشروع ايزنهاور، انظر: دوايت ايزنهاو ، مذكرات ايزنهاور، ترجمة هيوبرت يونغمان، (بيروت، دار احياء التراث العربي، ١٩٦٩)، ص ٧٨.

(6) Foreign Relation of the United States, 1955-1957, Volum, XIII, US Government Printing Office (Washington, 1988), p123.

(٧) فؤاد فائق سعيد، السياسة الخارجية الاردنية، دراسة في المتغيرات وصناعة القرار، رسالة ماجستير، مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩، ص ٩٩.

(٨) للتعرف على هذا الاتحاد راجع : سليمان موسى ومنيب الماضي ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩، ج ١ (عمان ، مكتبة المحتسب، ١٩٥٩) ،ص ص٦٨٦-٦٩٠ .

(٩) فواز موفق ذنون جاسم ، العلاقات الاردنية الامريكية ١٩٥٣ -١٩٦٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ،٢٠٠١ ، ص ٨٩ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٩٤.

(١١) وليد محمد سعيد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق السرية البريطانية، دراسة معتمدة على الوثائق السرية البريطانية لعام ١٩٥٨، (بغداد، المكتبة العالمية، ١٩٩٠) ، ص ٣٥.

(١٢) للاستزادة حول الانفصال السوري المصري انظر:

Macolm .H.Kerr .The Arab Cold war ,Jamal Abd Nasir and his rivals 1958-1970 (New Yourk ,1971) p 27.

وانظر كذلك : محمد حسنين هيكل " الملك حسين ، ضرورات الفهم قبل الحكم " صحيفة الأهرام (القاهرة) ع (٣) نيسان ١٩٩٩ ص ١٢.

(١٣) المصدر نفسه ، ص ١٢ .

(١٤) للاستزادة حول الثورة اليمنية انظر : عبد الله احمد الثور، ثورة اليمن ١٩٤٨-١٩٦٨، (القاهرة ، دار البنا للطباعة والنشر، ١٩٦٨)، ص ص ١٢٤-١٢٨.

(١٥) فواز جرجس ، النظام الاقليمي العربي والدول الكبرى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٢٠٧.

(١٦) علي الدين هلال، امريكا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٨٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٧٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(١٨) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم ، (بيروت، ١٩٧٢)، ص ٢٩٦.

(١٩) الوثائق العربية لعام ١٩٦٤ ، بيروت ، الجامعة الأمريكية ، دار الدراسات السياسية والإدارية، ١٩٦٤ ، ص ٣٧.

(٢٠) للتعرف على حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ والدور الامريكي في تلك الحرب راجع : سمير مطاوع ، الاردن وحرب ١٩٦٧ ، (عمان ، ١٩٨٨)، ص ٢٨٢.

(٢١) جاسم ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٤-١٢٦.

(٢٢) للمزيد من التفاصيل حول ازمة ايلول الاسود ١٩٧٠، انظر : سيمون هيرش، ثمن القوة سنوات كيسنجر في البيت الابيض، ترجمة نزار حمدون، (بغداد، بيت الحكمة، ١٩٩٨) ، ص ١٨٨ وما بعدها.

(٢٣) مركز الدراسات الاقليمية ، اخبار تركيا ، (جامعة الموصل ، مركز الدراسات الاقليمية، ١٩٨٧)، ملفة رقم ١٤٣ ص ٨٠.

(٢٤) للاستزادة حول الدور الاردني في حرب تشرين ١٩٧٣، راجع : عبد المجيد زيد الشناق ، تاريخ الاردن وحضارته ، ط ٣ (عمان ،٢٠٠٣) ، ص

(25) The Library of Congress : Jordan , political study.
دراسة حول بلدان الشرق الاوسط منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع www.loc.gov

(٢٦) سعيد، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٢٧) للتعرف على اهم نقاط تلك المبادرة انظر: علي المحافظة ، الديمقراطية المقيدة ، حالة الاردن ، ١٩٨٩-١٩٩٩ ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١)، ص ٢٠.

(28) The Library of congress, op.cit.

(٢٩) محافظة، المصدر السابق، ص ٤٧.

(٣٠) للاستفاضة حول تداعيات ازمة وحرب الخليج الثانية، راجع: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، اوهام القوة والنصر، (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ص ٣٤٩-٣٦٢.

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٣٦٤ ومابعدها .

(٣٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، الكتاب الابيض ، الاردن وازمة الخليج اب ١٩٩٠-اذار ١٩٩١، (عمان ، حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، ١٩٩١) ، ص ٢ ٠

(٣٣) محافظة ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.
(٣٥) هيكل ، حرب الخليج ، اوهام القوة والنصر ، ص ص ٤٠٤ – ٤٠٥.
(٣٦) موسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ١٩٥٨– ١٩٩٥ ، ص ص ٢٦٠– ٢٦١.
(٣٧) محافظة ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩.
(٣٨) نقلا عن المصدر نفسه ، ص ٢٥٩.
(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٢٦٢.
(٤٠) صحيفة الراي (عمان) في ١٩٩١/١/٢٠ ، ارشيف الصحيفة منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع www.alrai.com
(٤١) موسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ١٩٥٩–١٩٩٥ ، ص ٥٧٤.
(٤٢) محافظة، المصدر السابق، ص ٢٦٤.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.
(٤٤) موسى، المصدر السابق، ص٥٨٣.
(٤٥) محافظة، المصدر السابق، ص ص ٢٧٥–٢٧٦.
(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(٤٧) موسى ، المصدر السابق ، ص ٥٩٢ .
(٤٨) المصدر نفسه ، ص ٥٩٣ .
(٤٩) محافظة ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .
(٥٠) المصدر نفسه ، ص ٢٩٠ .
(٥١) موسى ، المصدر السابق ، ص ٦٠٥ .
(٥٢) صحيفة الراي (عمان) في ٢٧ /١٠/١٩٩٤ وللتعرف على نص المعاهدة الاردنية الاسرائيلية راجع : امجد اعقيل حداد ، نظام الحكم في المملكة الاردنية الهاشمية (عمان ، دار وائل للطباعة والنشر ، ٢٠٠٣) ، ص ٤٢٣ .
(٥٣) موسى ، المصدر السابق ، ص٦٠٧ .
(٥٤) صحيفة الدستور (عمان) في ١٩٩٧/٤/٢ ارشيف الصحيفة منشور على شبكة الانترنت على الموقع، www.aldustur.com
(٥٥) محافظة، المصدر السابق، ص ٣٥٢ .

(٥٦) مركز دراسات الشرق الاوسط، السياسة الخارجية الاردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، (عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط ،١٩٩٩)، ص ٥٣.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٥٨) صحيفة العرب اليوم ، في ١٩٩٩/٣/٢٢ ، ارشيف الصحيفى منشور على شبكة الانترنت على الموقع www. alarab alum. com.

(٥٩) سميح معايطة ، ماذا تريد عمان من واشنطن ، مقالة منشورة على شبكة الانترنت على الموقع www.islamonline.com

(٦٠) المصدر نفسه .

(٦١) السفارة الاردنية في واشنطن ، السفارة الاردنية تدين الهجمات ، بيان للسفارة الاردنية منشور على موقعها على شبكة الانترنت على الموقع

www. embassy. Jordanian. com

(62) Saad .G.Hattar ,king Cuts Short US Trip, Jordan times newspaper in 12/9/2001

مقالة في تقارير السفارة الاردنية في واشنطن منشور على موقع السفارة على شبكة الانترنت

(63) Ibid .

(64) jordan times newspaper, king discusses fight against terrorism with key leaders in 14/9/2001.

مقالة لصحيفة جوردان تايمز منشورة على موقع السفارة الاردنية في واشنطن على شبكة الانترنت.

(65) Saad .G. Hattar,gordan agree to join us anti terrorism efforts

دراسة منشورة على موقع السفارة على شبكة الانترنت

(66) Embassy Jordanian, the primer ministry call for unity country.

تقرير للسفارة الاردنية في واشنطن منشور على موقع السفارة على شبكة الانترنت.

(67) suleiman al kalidy , king is in us for anti-terrorism talks ,jordan time ,newspaper in 27/9/2001 .

(68) Ibid

(69) Ibid

(٧٠) العلاقات التجارية بين العراق و ، دراسة منشورة على شبكة الانترنت على الموقع : www. alwatan.com

(٧١) معهد الشرق العربي ، اخبار العرب والعالم ، منشور على شبكة الانترنت على الموقع www. thissyria.net

(٧٢) نقلا عن عبد الله بشارة ، الاردن اولا ، مقالة منشورة على شبكة الانترنت في ١٩/١٠/٢٠٠٢ ، على الموقع www.albyian.co.ae

(٧٣) نقلا عن صحيفة الاوبزيرف (لندن)، مخططون عسكريون يصلون عمان، منشور على شبكة الانترنت على الموقع www.arabtiems.com

وايضا مصطفى عبد الجواد ، العراق والهاشميون، دراسة منشورة على شبكة الانترنت على الموقع www.moheet.com

(٧٤) معهد الشرق العربي، المصدر السابق.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) نضال منصور، المؤتمر الصحفي الاردني، تقرير منشور على شبكة الانترنت على الموقع www.alhadth.com

(٧٧) وزارة الخارجية الاردنية ، مقابلة للملك عبد الله الثاني مع وكالة الانباء الاردنية (بترا) منشورة على شبكة الانترنت على موقع الوزارة : www.mfa.gov.jo

(78) Laurle kassman ,jodans situation and Iraq

دراسة منشورة على شبكة الانترنت على الموقع www.international news.com

(٧٩) صلاح حزين، الاردن يحصي خسائره على وقع الحرب، مقالة منشورة على شبكة الانترنت على الموقع : www.almalfalseyasi.com

(٨٠) مركز دراسات الشرق الاوسط ، المصدر السابق، ص ٦٩.

JORDAN – USA RELATION 1991- 2003
ASTUDY IN THEIR RELATION AND THE ATTITUDES TOWARDS REGIONAL AND INTERNATIONAL CASES

By : MR. FAWAZ MOWAFAQ THANOON.

The study aims at knowing the Jordan- USA relation during the period 1991- 2003 and the most important development and political cases which reflect the relations between both states.

The study concludes that strategic relation between Jordan and USA. Have come as a result of interest of both of them and the harmony of political whether on the level of their bi-relation or on their foreign policy level towards regional and international cases.